

والمتلفوا في العاجز فقال الشمس الرمي انه لا فرق في  
 وجوبه على القادر بين ان يتخارده ما ولا على المعتمد  
 انتهى وقال الشارح اذا علمت ما ذكره القياس تنزل  
 المد منزلة ما ناب عنه وهو ثلث الدم في كونه مرتباً  
 فليس للمقادر عليهم العدول لثلاث الصوم بخلاف  
 العاجز فيصوم اربعة ايام لانها ثلث العشر اصله  
 مع جبر المنكسر بقرم ثلاثة اعشارها وهو يوم وشهر  
 يوم جبر المنكسر في الحج اي قبل رجوعه لوجوبها بعد انقضاء  
 الحج وسبعة اعشارها اذا رجع ثلاثة ايام للجبر اي  
 اذا رجع ايضاً اخذاً مما في الروضة في مسئلة اخرى  
 جبر في المعاي ضعيف وما يقال الفرق بين مسئلة  
 الروضة التي حكم فيها بالجبر لعدم امكان تقديم ثلاثة  
 اعشار الصوم وقاخير سبعة الاية ليست كما نحن  
 فيه لا مكان ايراد ذلك الثلاثة الاول هنا من غير جبر  
 فان كانت ثلث السبعة الاخير متوقفا عليه فكانت  
 مقتضى ذلك ان يجب عليه صوم اربعة يوماً قبل رجوعه  
 لبلده وثلاثة بعدها الا انه لما كان الواجب عليه ثلث  
 الصوم وكل من واجبه صوم في حدود التمتع يلزمه  
 ايضاً ثلاثة اعشار في الحج وسبعمها في ذلك وكذلك  
 جبر المنكسر خمسة وانما جبر بالثلاثة والثلث قبل  
 القسمه لما انه غير مبرور ايجاب صوم بعض يوم فلزمه  
 اربعة يلزم قسمتها باعتبارها وبذلك يندفع ان الواجب  
 اربعة فقط يوم اولاً وثلاثة بعد قال الشارح والحاق

الامام عن نقل شيخه وصاحب المقرب **اصحها** عبر في  
 الروضة بقوله اظهرها **معظم الليل** لورود لفظ المبيت  
 وانما ينصرف للمعظم وبه فارق الاكتفا في مبيت مزدلفة  
 بلحظ عدم ورود ذكره وللاشباع مع قوله صلى الله عليه وسلم  
 خذ واعني مناسككم والقوله الثاني له **المعتبرات**  
 يكون حاضرهما عند طلوع **الحج** ولو عظم قبل طلوع  
 ولو ترك المبيت في الليالي الثلاثة فيصعد **جبر**  
**بدم واحده** لتركة واجيب المبيت ناسياً ام  
 جاهلاً ام صندهما وان ترك ليلة **فلا راجع** انه **محرّم**  
**يجبرها بدم من طعام** ظاهره تقبيله حتى لا يجزى  
 الدم الكامل ويحتمل الاجز الا انه اذا اجزى في الثلاثة  
 قياماً وزياراً ولو واجب المذرفاً ومناسكها  
 لمفسر يعرضي الدم بل هذه العلة ظاهراً في اجزاء  
 الدم الكامل لا يقتضيهما انها ثلثه هو الواجب صالته  
 وفي الاجز الدم الكامل وكذا يقال في نحو جملته شرف  
 وترك خصاه هذا حكم القادر واما العاجز فيسأل ان  
 دم ترك الرمي والمبيت بمبي او بمزدلفة مرتب مقدر  
 اذا اجبر عنه صام ثلاثة فسبعة كالتمتع وقضية التميم  
 امتناع المد في المشبه به الا انه لما كان الاصلهما لا يقصو  
 وجوب بعضه بلكن فيم الا الدم او الصوم واما الملقى  
 به وهو المشبه في تصور فيه ذلك وتبعض الدم  
 غير وقد تبعض الصوم لما في من اكله المنكسر  
 فانتقل الجنب اخر اخف وهو المد يتسيرا وتسم بهلا

واختلفوا